



الرئيس السيد أفونسو . . . . . (موزامبيق)

الأعضاء: الاتحاد الروسي . . . . . السيد نيبينزيا  
 إكوادور . . . . . السيد مونتالفو سوسا  
 ألبانيا . . . . . السيد خوجة  
 الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيد أبو شهاب  
 البرازيل . . . . . السيد كوستا فيليو  
 سويسرا . . . . . السيد هاوري  
 الصين . . . . . السيد غنغ شوانغ  
 غابون . . . . . السيد بيانغ  
 غانا . . . . . السيد أغيما  
 فرنسا . . . . . السيد دو ريفيير  
 مالطة . . . . . السيد كامليري  
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد كاريوكي  
 الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد وود  
 اليابان . . . . . السيد إيشيكاني

## جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org) (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو ممثلي إستونيا وأوكرانيا وبولندا وبيلاروس إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو أيضا سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): في 25 آذار/مارس، أعلن الاتحاد الروسي أنه توصل إلى اتفاق مع بيلاروس لوضع أسلحته النووية غير الاستراتيجية في أراضي بيلاروس. وعندما يتعلق الأمر بمسائل الأسلحة النووية، أود أن أوضح في البداية: أنه يجب على جميع الدول أن تتجنب اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تؤدي إلى التصعيد أو الخطأ أو سوء التقدير. ويجب على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء - أن تتقيد تقيدا صارما بالالتزامات والواجبات المترتبة عليها بموجب المعاهدة.

والوفاء بتلك الالتزامات والتعهدات عنصر أساسي في منع انتشار الأسلحة النووية واستخدامها وفي القضاء عليها. وهو في صميم صون السلم والأمن الدوليين. ولا تزال إزالة الأسلحة النووية أولى أولويات

الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وهدفا تظل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملتزمة به.

إن مسألة استضافة دولة غير حائزة للأسلحة النووية لأسلحة نووية لدولة حائزة للأسلحة النووية مسألة موجودة منذ عقود، عبر مناطق مختلفة وبموجب ترتيبات مختلفة. ووضعت تلك الترتيبات قبل اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باستثناء إعلان الاتحاد الروسي مؤخرا. وقد خضعت مسألة ما يسمى "مشاركة نووية" لمناقشات مكثفة خلال عملية التفاوض على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وظلت هذه المسألة موضوعا في مناقشات لاحقة، بما في ذلك في مؤتمرات الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة. وقد اتخذت الدول الأطراف مواقف متباينة وتبنت تفسيرات مختلفة بشأن مسألة المشاركة النووية، وتلك المواقف معروفة جيدا للجميع ومسجلة في الوثائق الموجزة لمختلف مؤتمرات الاستعراض.

إن خطر استخدام سلاح نووي حاليا أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى منذ ذروة الحرب الباردة. وتمثل الحرب في أوكرانيا أوضح مثال على هذا الخطر. ويشكل غياب الحوار وتقويض هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة، مقترنا بالخطاب الخطير والتهديدات المبطنة، عاملين رئيسيين لذلك الخطر الوجودي المحتمل. ولذلك، أود أن أكرر: يجب على الدول أن تتجنب اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تؤدي إلى التصعيد أو الخطأ أو سوء التقدير. وينبغي أن تعود إلى الحوار لتهديئة التوترات على وجه السرعة وإيجاد سبل لوضع تدابير للشفافية وبناء الثقة وتنفيذها.

وحرصا على أمننا جميعا، أكرر دعوة الأمين العام للاتحاد الروسي والولايات المتحدة للعودة إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة وبدء مفاوضات بشأن الاتفاق الذي سيحل محلها.

كما أن التعجيل بتنفيذ الالتزامات المقررة بموجب معاهدة عدم الانتشار يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار الدولي. ولذلك، فإنني أناشد جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تتقيد بشكل تام بالتزاماتها بموجب المعاهدة وأن تبذل فورا جهود جادة للحد من المخاطر النووية وتخفيف حدة التوترات.

ولكن إلى جانب ما قد يعنيه ذلك بالنسبة لسيادة بيلاروس ومستقبلها، فإن هذا يشكل مثالا آخر غير مبرر ولا داعي له على السلوك غير المسؤول الذي يهدف إلى بث الخوف، في المقام الأول بين الشعوب الأوروبية. والتبرير الذي قدمته بيلاروس عن حاجتها لهذه الأسلحة لحماية نفسها من حلف الناتو مثير للضحك.

إن التهديدات بنهاية العالم، التي يولع الكرملين بتبريدها، أمر خطير ومقلق دائما. ولكن يبدو أن اللجوء للتهديد النووي أصبح هو حيلة روسيا في كل مرة تتعثر فيها في الميدان. فعندما نقشل في تحقيق أي نجاح يستحق الإعلان عنه ولإثارة حمية نافخي الكير القوميين، يبدو أن التلويح بالتهديد النووي هو مسكن الألم المتاح لديها.

في النهاية، فإن الاحتمال المرعب لاندلاع حرب نووية يغطي بسهولة ولأسباب مفهومة على الواقع المؤلم لآلاف أكياس الجثث التي تعود إلى الوطن أو الأمهات اللواتي يبكين أبناءهن المفقودين أو الجنود الذين يشكون على وسائل التواصل الاجتماعي من الظروف غير الملائمة التي يجدون أنفسهم فيها أو للمتعلقين الذين ينتهي بهم المطاف في السجن، مثل الفتاة ماريا البالغة من العمر 13 عاما، التي أُجبرت على دخول دار لرعاية الأطفال، منفصلة عن والدها الذي حُكم عليه بالسجن لمدة عامين بسبب رسم بريء لطفلته.

وعلى نحو ما نعلم جميعا، فإن إثارة المخاوف من نشوب نزاع نووي، وهو بالضبط ما تفعله روسيا، تقوض أساس ومبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهيكل نزع السلاح النووي ونظام الأمن الدولي ككل. إن ذلك يعيد عقلية الحرب الباردة من خلال الابتزاز النووي. وهو أمر خاطئ، تماما مثل النقل غير الشرعي وغير القانوني للطائرات الفتاكة الإيرانية المسيرة أو النقل غير القانوني للأسلحة من كوريا الشمالية.

وسواء كانت الأسلحة النووية تعبوية أو استراتيجية، فإنها كلها أسلحة دمار شامل فتاكة ينبغي ألا تُستخدم أبدا. فلنذكر أنفسنا بالإعلان الذي أصدره قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية منذ وقت ليس ببعيد، في كانون الثاني/يناير 2022، والذي ينص على أن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو

على ملاحظاتها.

إن إعلان روسيا الاستفزازي الأخير عن نيتها نقل أسلحة نووية تعبوية إلى بلد آخر، هو بيلاروس، إنما هو خبر مثير للقلق في أي وقت. ولكن بالنظر إلى الحرب العدوانية التي تشنها بلا هوادة حاليا في أوكرانيا، فإن هذا الإعلان يشكل تهديدا واضحا وغير مسؤول. فبعد وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب للحرب في شباط/فبراير 2022 وإجراء تدريبات رادعة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 وتعليق الالتزامات بموجب معاهدة ستارت الجديدة في شباط/فبراير الماضي، يتسق البيان الأخير للأسف مع السياسة غير المسؤولة الحالية التي تنتهجها روسيا في مسارها المتعنت المستمر لمواصلة تهديد جيرانها وزيادة تعريض الأمن الإقليمي والعالمي للخطر.

إن القول بأن روسيا لا تحترم الاتفاقات والالتزامات أصبح مجرد تقليل من خطورة الأمر. فقد أظهرت أنها لا تحترم ميثاق الأمم المتحدة وأن القانون الدولي أمر اختياري - عندما يناسب طموحاتها فحسب. والأكثر فظاعة، من بين العديد من الأمثلة الأخرى، مذكرة بودابست لعام 1994. ولكن منذ شباط/فبراير 2022، انتهكت روسيا عددا لا يحصى من أحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وتواصل تجاهل نداء مباشرة من محكمة العدل الدولية لوقف غزوها لأوكرانيا. إنها تقوض الآن هيكل نزع السلاح النووي ونظام الأمن الدولي بشكل عام.

أما بيلاروس، التي عملت بالفعل في تواطؤ كامل كقاعدة للقوات الروسية خلال الهجوم على أوكرانيا، فإنها تستعد الآن لتسلم أسلحة نووية تعبوية روسية على أراضيها. وسيكون على مواطني بيلاروس تقييم ما إذا كان هذا التحول في السياسة النووية الروسية سيجعلهم أكثر أمنا أم سيحول بلدهم إلى رهينة نووية، لتزداد تبعيتها لروسيا أكثر فأكثر. وقد وصفته سفياتلانا تسيخانوسكايا، الفائزة في الانتخابات الأخيرة وزعيمة القوى الديمقراطية في بيلاروس، بأنه عمل يتعارض مع إرادة الشعب ويقوض سيادة بيلاروس.

وبالنظر إلى إعلان الكرملين في سياق مجمل سلوك روسيا، يصبح من الواضح تماما أن ذلك الإعلان لا علاقة له بنوع الذخيرة - وهو، بالمناسبة، نوع يُستخدم منذ عقود وتملكه روسيا نفسها - بل إنه يتعلق تماما بمحاولات الكرملين للحد من المساعدة الأمنية الدولية المقدمة لأوكرانيا للدفاع عن سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ومنع تلك المساعدة. والحقيقة هي أن الكرملين لا يريد أن تمتلك أوكرانيا القدرة على الدفاع عن نفسها ضد الدبابات الروسية.

ولكن دعونا نذكر حقيقة بسيطة ثابتة: إن الدبابات الروسية ما كانت لتواجه تلك الذخائر الخارقة للدروع لو لم تدخل الدبابات الروسية أراضي أوكرانيا السيادية من البداية. وما كان تزويد أوكرانيا بالأسلحة والمعدات الدفاعية ليصبح ضروريا لو أن روسيا لم تشن غزوا واسع النطاق لأوكرانيا. والآن، من خلال الخطاب غير المسؤول تماما والتضليل المستمر، تسعى روسيا إلى تصعيد حربها غير المبررة ضد أوكرانيا بدلا من السعي إلى تحقيق السلام.

إن إعلان الرئيس بوتين في 25 آذار/مارس الذي أشار فيه إلى نوايا نشر أسلحة نووية في بيلاروس لا يتعلق بتقاسم الأعباء النووية. وما من أسباب موثوقة تتعلق بالدفاع كي تضع روسيا أسلحة نووية في بيلاروس. ويواصل لوكاشينكو تقديم الدعم المادي واللوجستي للجيش الروسي وما فتئ يردد كالبغاء، على مدى شهور، رواية روسيا غير المسؤولة والكاذبة عن الاستنزاف. وقد مهد نظام لوكاشينكو الطريق لقرار بوتين المعلن في 25 آذار/مارس من خلال إجراء سلسلة من التعديلات الدستورية في شباط/فبراير 2022، غير عابئ بإرادة معظم البيلاروسيين، لتمكين روسيا من نشر أسلحة نووية في بيلاروس.

في الواقع، تبدو روسيا على استعداد لنكث وعودها متى كان ذلك مناسبا لمصالح الرئيس بوتين. قبل أقل من أسبوعين، التزم الرئيس بوتين، في بيان مشترك مع الصين، بالحد بشكل فعال من خطر اندلاع حرب نووية، وقال باستخفاف:

”ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن نشر الأسلحة النووية في الخارج وأن تسحب الأسلحة النووية المنشورة في الخارج.“

الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تخاض مطلقا. كما يؤكد الإعلان نفسه على الرغبة المشتركة في

”العمل مع جميع الدول على تهيئة بيئة أمنية أكثر مواتة لإحراز تقدم في نزع السلاح، تحقيقا للهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ينعم فيه الجميع بأمن غير منقوص“.

ويبدو أن تلك الرغبة قد تلاشت لدى روسيا لأنها، بما قامت به، لا تعمل من أجل نزع السلاح، بل على العكس من ذلك، تسهم في الانتشار، مما يتناقض مع دورها كعضو دائم في مجلس الأمن.

ونكرر إدانتنا الشديدة للحرب الدائرة، وهي حرب خاطئة وظالمة ولا مبرر لها. ونكرر دعوتنا إلى وقف الحرب فوراً. ولكن حتى ذلك الحين، يجب أن تستمر جهودنا الجماعية للتعامل مع عواقب هذا العدوان. ويجب ألا يضعف تصميمنا على مساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ويجب أن نبقي حازمين في عزمنا على محاسبة أولئك الذين يرتكبون جرائم ويهددون العالم بالأسلحة النووية.

ونعرب عن تضامنا الكامل مع أوكرانيا والصمود الرائع لشعبها، الذين لا يستحقون أقل من العيش بحرية في بلادهم، وباختيارهم، وعلى أرضهم داخل حدود بلادهم المعترف بها دولياً.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية على إحاطتها الواقعية والزاهرة بالمعلومات التي قدمتها لنا هذا الصباح.

من المؤسف أننا اضطررنا لعقد هذه الجلسة اليوم، ولكن الرئيس بوتين يصعد سلوك روسيا الخطير والمزعزع للاستقرار من خلال التهديد بنشر أسلحة نووية في بيلاروس. لقد ذكر العالم مرة أخرى بتجاهله للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وإن قول روسيا بأن هذا النشر المتعمد له ما يبرره بطريقة ما بسبب استخدام ذخيرة خارقة للدروع مثير للسخرية. ولتوضيح ما لا يحتاج إلى توضيح: إن الذخيرة الخارقة للدروع ليست مماثلة للأسلحة النووية التعبوية بأي حال.

احتمال الاستخدام النووي فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا. ولا يوجد بلد آخر يزيد من عمليات النشر النووي في أوروبا أو يصدر تهديدات ضمنية بالاستخدام. ولا يوجد بلد يهدد روسيا أو يهدد الرئيس بوتين. حرب بوتين ضد أوكرانيا هي حرب يمكن أن ينهيها الكرملين في لحظة إذا اختار ذلك. إن اختياره المتعمد ألا يفعل ذلك أمر ذو دلالة، وكذلك تصرفات أولئك الذين ينتقدون أوكرانيا لدفاعها عن سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

وفي ضوء دعم المجتمع الدولي الساحق للسلام، كما تجلى في تصويت الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/ES-11/PV.19) على تحقيق سلام عادل ودائم، ندعو روسيا إلى إعادة النظر في نواياها لنشر أسلحة نووية في بيلاروس، وندعو روسيا مرة أخرى إلى سحب قواتها من أوكرانيا. يجب على روسيا أن تتوقف فوراً عن الخطاب التصعيدي حول الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية. إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية في أوكرانيا ستكون له عواقب وخيمة على صون السلام والأمن الدوليين وسيغير بشكل أساسي طابع هذه الحرب. وأي استخدام للأسلحة النووية من شأنه أن يحطم السجل القياسي لعدم استخدام هذه الأسلحة، المستمر منذ ما يقرب من 80 عاماً. كما ندعو نظام لوكاشينكو إلى وقف تواطئه في حرب روسيا ضد أوكرانيا. وندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف التصعيد، بدءاً من وقف حربها العدوانية ضد أوكرانيا.

**السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. ونشكر أيضاً وكالة الأمين العام، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها.

تلاحظ سويسرا مع القلق إعلان روسيا أنها تعترم نشر أسلحة نووية في بيلاروس. فمثل هذه الإعلانات مثيرة للقلق، خاصة عندما تصدر عن طرف في نزاع مسلح دولي، وتحديدًا عن روسيا خلال عدوانها العسكري على أوكرانيا.

ولو كانت روسيا ستنشئ نظاماً للمشاركة النووية، فإن ذلك يتناقض مع إدانتها المتكررة لتلك الممارسة، بما في ذلك خلال المؤتمر

إن تجاهل بوتين المستمر للوعود التي قطعها لأصدقائه وللالتزامات روسيا وتعهداتها الدولية واستعداده للتضحية بالاستقرار الاستراتيجي من أجل تحقيق أهدافه في أوكرانيا، يشكل خطراً على جدول أعمال المجلس فيما يتصل بصون السلام والأمن الدوليين.

وكانت قرارات روسيا هي التي أدت إلى إنهاء معاهدة القوات النووية متوسطة المدى في عام 2019. ومن خلال غزوها الشامل لأوكرانيا، انتهكت روسيا التزاماتها بموجب مذكرة بودابست لعام 1994. وفي العام الماضي، كانت روسيا، وروسيا وحدها، هي التي قررت عرقلة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

ومنذ ذلك الحين، ابتعدت روسيا أكثر عن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالحد من التسليح، مع تعليقها المزعوم للمشاركة في معاهدة ستارت الجديدة لعام 2010. ولم يكن ذلك باطلاً من الناحية القانونية فحسب، بل إنه يدل على اتجاه مقلق بشكل متزايد يتمثل في اعتماد روسيا على الأسلحة النووية والخطاب النووي الاستغزالي لتخويف أولئك الذين هم على استعداد لمساعدة أوكرانيا في أعمال دفاعها المشروع عن النفس. يحاول الكرملين التلاعب بشبح النزاع النووي للمساعدة في كسب حربه غير القانونية ضد أوكرانيا، بينما يواصل خرق ميثاق الأمم المتحدة.

وفي مواجهة تلك الانتهاكات، من المؤسف أن البعض في المجلس اختاروا سياسة تجاهل عدوان روسيا على الشعب الأوكراني. من خلال رفض الاعتراف بأعمال روسيا الخطيرة أو إدانة انتهاكاتها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإن أولئك الذين اختاروا هذا الطريق يمكنون روسيا من ارتكاب المزيد من الانتهاكات، مما يؤدي إلى تفاقم النزاع ويبعدنا جميعاً عن السلام من خلال غض الطرف عن سبب هذا النزاع، وهو غزو روسيا المسلح لأوكرانيا. ولا يمكن لأي طريق مشروع للسلام أن ينبع من رفض الاعتراف بالحقائق.

ولا يوجد بلد آخر يلحق هذا الضرر بالحد من التسليح أو يسعى إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي في أوروبا. ولم يثر أي بلد آخر

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير مؤخرا عن نشر روسيا لأسلحة نووية تكتيكية في بيلاروس، بعد شهر من تعليق مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة الثنائية. وتتقاطع هذه المعلومات مع المعلومات المتعلقة بشحنات الأسلحة الضخمة إلى أوكرانيا. ومن الواضح أننا نواجه نقطة تحول خطيرة في الحرب يبدو فيها بشكل متزايد أن استخدام الأسلحة النووية خيار. وسواء كان ذلك بمثابة رادع أو خدمة لدعاية المتحاربين، فإن الخطاب بشأن اللجوء إلى الأسلحة النووية يثير أسوأ المخاوف بالنسبة للعالم، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من ويلات النزاع، الذين يواصلون دفع أبهظ ثمن.

وتتعارض هذه التطورات مع الأهداف الدولية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أنها تشكل انتكاسة للجهود الرامية إلى جعل العالم أكثر أمنا بالقضاء على التهديد النووي، فضلا عن كونها إشارة متناقضة ويصعب فهمها إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقبل كل شيء، فإن هذا الاتجاه إلى التقليل من شأن الأسلحة النووية واستعراض القوة محفوف بالمخاطر بالنسبة للبشرية. يسجل التاريخ أن الدمار الذي تسببه هذه الفئة من الأسلحة له عواقب مروعة لا يمكن إصلاحها.

ولن يؤدي بلدي أبدا استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، أو أي سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد مجددا معارضتنا لهذه الحرب العنيفة، التي استمرت لفترة طويلة بما فيه الكفاية. وبعد 13 شهرا من القتال المدمر والمميت، يجب أن يكون المجلس مركزا لأفكار جديدة بشأن كيفية الخروج من النزاع وإيجاد آفاق ملموسة للمفاوضات وبشأن التزام الأطراف بإسكات دوي المدافع وإحلال السلام والأمن في أوكرانيا. ويدعو بلدي مرة أخرى الأطراف المتحاربة إلى احترام القانون الدولي والامتناع عن أي عمل شنيع يمكن أن يطيل أمد الحرب. فلا يمكن تحمل مفاقمة المعاناة بالاستمرار في إثارة شبح الدمار. ويجب أن تحل قنوات الدبلوماسية

العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ويثير الإعلان أيضا تساؤلات بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها في سياق معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما تنفيذ التدابير المؤدية إلى نزع السلاح النووي، بما في ذلك تخفيض هذه الأسلحة وإزالتها. وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية مطالبة بالنهوض بنزع السلاح والحد من المخاطر النووية. وعلاوة على ذلك، ندعو بيلاروس أيضا إلى التحلي بالمسؤولية والامتناع عن استضافة تلك الأسلحة على أراضيها.

أي استخدام للأسلحة النووية ستكون له عواقب إنسانية كارثية ويخاطر بتصعيد لا يمكن السيطرة عليه. وسواء كان ذلك عن قصد أو من خلال سوء التقدير أو سوء الفهم أو الصدفة، يجب تجنب أي تصعيد من هذا القبيل. وتدعو سويسرا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تقليص دورها في المذاهب العسكرية والأمنية. وندين أي نوع من التهديدات النووية التي تطلقها روسيا في سياق عدوانها العسكري على أوكرانيا. تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية مشتركة عن الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وهو أمر أساسي لتحقيق عالم خال من هذه الأسلحة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن قلق سويسرا إزاء استمرار تآكل نظام تحديد الأسلحة النووية. ويساورنا القلق إزاء قرار روسيا تعليق مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة. ونلاحظ الآن إعلان الولايات المتحدة الحد من الإخطارات من جانبها. تدعو سويسرا الطرفين إلى مضاعفة جهودهما لإبرام اتفاق جديد قبل انتهاء هذه المعاهدة الثنائية الأخيرة للأسلحة النووية في عام 2026.

وندعو جميع الدول إلى العمل من أجل نزع السلاح النووي، فضلا عن الحد من المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية، وإعادة تأكيد وتعزيز دور مجلس الأمن ومسؤوليته. وفي ذلك السياق، نذكر بالبيان المشترك الصادر عن الأعضاء الدائمين في المجلس في أوائل عام 2022 بأنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبدا.

إلى التقيّد بمقاصد ذلك البيان، والحد بشكل فعال من خطر نشوب حرب نووية، وتجنب أي نزاع مسلح بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

كما أن موقف الصين من قضية أوكرانيا واضح وثابت. لقد أصدرت الصين مؤخرا ورقة بعنوان "موقف الصين من التسوية السياسية لأزمة أوكرانيا"، بينت فيها موقفها ومقترحاتها بالكامل، ومنها ما يتعلق بمعارضة الهجمات المسلحة على محطات الطاقة النووية أو مرافق نووية أخرى مستخدمة لأغراض سلمية، مع التشديد على أنه يجب عدم استخدام الأسلحة النووية ويجب عدم خوض حروب نووية؛ وأنه ينبغي معارضة التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها؛ ويجب منع الانتشار النووي وتجنب حدوث أزمة نووية. لقد أوضحت الأحداث الأخيرة مرة أخرى أن استئناف الحوار والتفاوض وتعزيز التسوية السياسية ينبغي أن تحدث عاجلا وليس آجلا. ويجب على جميع الأطراف أن تظل عقلانية وأن تمارس ضبط النفس؛ وتتجنب زيادة التوترات أو تكثيف الاحتكاك أو تأجيج النيران؛ وتوقف جميع الأعمال التي يمكن أن تسهم في إطالة أمد الحرب؛ وتمنع المزيد من التدهور للأزمة أو خروجها عن نطاق السيطرة.

وينبغي أن يكون لدى المجتمع الدولي شعور متزايد بالحاجة الملحة إلى تعزيز محادثات السلام وتهيئة الظروف للاستئناف السريع للمفاوضات. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في السعي إلى وقف إطلاق النار لإنهاء النزاع وتخفيف حدة الأزمة واستعادة السلام.

**السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الواضحة والواقعية اليوم بشأن هذه المسألة الهامة.

وأود في البداية أن أصر على التزام مالطة الثابت بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وبمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي. فنحن مقتنعون بأن هذا هو السبيل الوحيد الواجب اتباعه إذا أردنا ضمان السلام والرخاء ومستقبل أكثر أمنا للجميع. لا يوجد فائزون في حرب نووية. فنسكون جميعا خاسرين في مثل هذه المواجهة، وستشعر الأجيال

محل الرهانات المحفوفة بالمخاطر المتمثلة في القوة الغاشمة، ويجب أن يكون للتعايش السلمي الغلبة على عقلية المواجهة.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أبدأ بشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

إن الأسلحة النووية هي سيف ديموقليس المعلق فوق رؤوسنا. لقد كان موقف الصين من مسألة الأسلحة النووية واضحا وثابتا. فمنذ اليوم الأول لامتلاك الصين للأسلحة النووية وهي ملتزمة التزاما راسخا باستراتيجية نووية دفاعية وأوفت بتعهداتها بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وتعهدت الصين أيضا بالتزام واضح وغير مشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. إن الصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي تعهدت بمثل هذه الالتزامات. وتعلق الصين أهمية كبيرة على مركز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد الدولي. ونؤيد بقوة سلطة هذه المعاهدة وفعاليتها وطابعها العالمي وندعو إلى اتباع نهج تدريجي للنهوض بعملية نزع السلاح النووي من أجل الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها تماما في نهاية المطاف.

وندعو إلى إلغاء ترتيبات تقاسم الأسلحة النووية ونعارض نشر جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الأسلحة في الخارج. ونؤيد سحب الأسلحة النووية المنشورة في الخارج. إن الثقة المتبادلة والتعاون بين البلدان الكبرى هما الضمان الأساسي للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي. وقد أصدر قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير من العام الماضي بيانا مشتركا شددوا فيه على أنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبدا. وأكد البيان من جديد عدم توجيه أية أسلحة نووية نحو دول أخرى حائزة للأسلحة النووية أو نحو أية دولة أخرى. وإزاء خلفية العلاقات المتوترة الحالية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، تزداد الأهمية الخاصة لذلك البيان التاريخي. وندعو الصين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية

بداية عام 2022 قام الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس، بما في ذلك الاتحاد الروسي، بإعادة تأكيد إعلانهم المهم بأنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبداً. ويتناقض خطاب روسيا النووي المتهور مع ذلك الإعلان.

إننا نحث بيلاروس على أن تفهم تماما عواقب وتداعيات أعمالها إذا اختارت مساندة خطط روسيا. ونشدد على أن من شأن تخزين أو نشر أسلحة نووية روسية في بيلاروس أن يثير توترات نووية، ويعرض السلم والأمن الدوليين لخطر جسيم، ويزيد من مخاطر وقوع حادث نووي أو خلل في التواصل، ويزيد بشكل كبير من إمكانية التصعيد إلى حرب نووية. هذه المخاطر غير مقبولة. ولا ينبغي أبداً النظر فيها، ناهيك عن الدخول فيها.

إن مناقشتنا اليوم هي نتيجة أخرى مباشرة ومروعة لحرب روسيا غير القانونية وغير المبررة وغير المسبوقه بأي استغزاز على أوكرانيا. ومرة أخرى، تكرر مألظة نداءها إلى الاتحاد الروسي بأن يوقف فوراً حربها العدوانية ويسحب جميع قواته من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً. وفي هذا المنعطف، آخر شيء ينبغي أن نفعله هو زيادة المخاطر إلى مستويات أعلى.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها المؤثرة.

وكما أشار متكلمون آخرون، فقد قال قادة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2022 إن الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تُخاض أبداً. وقالوا أيضاً إن الأسلحة النووية - ما دامت لا تزال موجودة - ينبغي أن تخدم الأغراض الدفاعية وتردع العدوان وتمنع الحرب. وعلى الرغم من ذلك الالتزام، فقد استخدم الرئيس بوتين، منذ بداية الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا، خطاباً نووياً غير مسؤول. ولكن واضحاً: لم يلوح أي بلد آخر باحتمال استخدام الأسلحة النووية في ذلك النزاع؛ ولا أحد يهدد سيادة روسيا؛ بل إن روسيا هي التي انتهكت ميثاق الأمم المتحدة بغزوها بلداً آخر ذا سيادة.

القادمة بالعواقب الإنسانية المدمرة والتداعيات البيئية. وتدين مألظة بشدة أية تهديدات نووية أو أي خطاب نووي خطير. فهذه الأعمال تقوض الدور الحيوي للنظام العالمي لعدم الانتشار وتتجاهل العواقب المأساوية التي قد تنجم عن تفجير نووي.

وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي تقع على عاتقنا مسؤولية التأكد من عدم خوض حرب نووية أبداً. منذ بداية العدوان الروسي على أوكرانيا قبل أكثر من عام بقليل والعالم يحبس أنفاسه بينما تقوم روسيا بنشاط عسكري متهور داخل وحول المنشآت النووية المدنية في أوكرانيا وتواصل احتلال أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا في زابورجيا، مما يؤدي إلى وجود خطر كبير بوقوع حادث إشعاعي. لقد ظل السلم والأمن الدوليان لأكثر من عام مهددين حيث تعرض العالم لتهديدات نووية غير مقبولة من روسيا ضد جارتها - وهي دولة مستقلة ذات سيادة وغير حائزة للأسلحة النووية وكانت قد تخلت طواعية عن الترسانة النووية التي تركت على أراضيها قبل 30 عاماً تقريباً. لقد فعلت أوكرانيا ذلك بحسن نية ومقابل ضمانات أمنية من روسيا - وهي ضمانات تم النكوص عنها. علاوة على ذلك، أعلنت روسيا قبل بضعة أسابيع فقط أنها ستعلق مشاركتها في المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وهي آخر اتفاق متبق لها مع الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة النووية. وتهدد مثل هذه الأعمال ملايين المدنيين في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. وغني عن القول إن العواقب الإنسانية والبيئية المدمرة للأسلحة النووية لن تبقى داخل الحدود الوطنية أو في القارة الأوروبية.

هناك بالفعل تداعيات تتخض عن هذه الحرب على الأمن الغذائي العالمي، والتي نحاول احتواءها عن طريق آلية هشة. ولا يسعنا إلا أن نبدأ في تصور الأثر المضاعف والعواقب الكارثية إذا أضيفت الأسلحة النووية إلى المعادلة. علاوة على ذلك، دعونا لا ننسى أن الغالبية العظمى من الدول، بما فيها بلدان نامية عديدة، كافحت جاهدة لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبدلاً من ذلك، تم إغراقنا مرة أخرى في حالة يكتنفها احتمال وقوع كارثة نووية. في

وسلامتها الإقليمية كونه أساس السعي إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ونكرر تأكيد موقفنا المبدئي بأن استمرار العدوان يشكّل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ويتعارض مع حظر استعمال القوة بموجب الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة.

ومع احتدام الحرب في أوكرانيا دون أن تلوح نهاية وشبكة في الأفق، تتواصل وتتفاقم الخسائر الإنسانية التي تتمثل إلى حد كبير في النزوح القسري ومقتل الآلاف. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التدمير المروع للهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، الناجم عن الأعمال العدائية العسكرية. ونكرر إدانتنا القوية لجميع الهجمات المتعمدة على المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية. ونجدد تذكيرنا للأطراف المتحاربة بأن عليها التزاما باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ونلفت الانتباه إلى عواقب المساءلة التي تترتب على تلك الانتهاكات.

وفي حين أن الشعب الأوكراني هم من يتحملون في المقام الأول وطأة تلك الحرب الوحشية، فإن أصداء تداعياتها تتجاوز كثير حدود بلدهم. وبالنسبة للعديد من البلدان في جنوب الكرة الأرضية، هناك شعور كبير بالقلق إزاء الحالة الراهنة وافتقار النظام الاقتصادي العالمي للقدرة على تلبية الاحتياجات الهائلة في مجتمعاتهم. وإذ نجتمع هنا، يتحتم علينا أن نعترف بأن الحرب الجارية تقوض العلاقات بين الدول وتحدث عواقب مدمرة وغير مرغوب فيها. ولذلك، يجب أن نضاعف جهودنا لجلب الأطراف المتحاربة إلى طاولة الحوار والدبلوماسية، بما في ذلك من خلال دعم كل بارقة أمل محتملة لتحقيق السلام.

إن المخاطر الاستراتيجية الناجمة عن الإجراءات المتعمدة أو الحسابات الخاطئة في الحرب في أوكرانيا حقيقية ولا ينبغي الاستهتار بها. وقد وقفنا دائما، كبدا، ضد حيازة الأسلحة النووية وعارضنا العقائد الاستراتيجية الناشئة التي تتادي بتحديث الترسانات والاستخدام التكتيكي للأسلحة النووية وجميع التدابير التعديلية من هذا القبيل التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن ندرك جميعا الخطر الذي ينشأ عندما نطمس عتبة استخدام الأسلحة النووية والهاوية التي

ويشكّل إعلان الرئيس بوتين المؤرخ 25 آذار/مارس محاولته الأخيرة للترهيب والإكراه. بيد أنها لم ولن تتجح. وسنواصل دعم أوكرانيا في الدفاع عن نفسها. وقد سمعنا ادعاء الرئيس بوتين بأن الدفاع وراء ذلك الإعلان هو أن المملكة المتحدة تزود أوكرانيا بذخائر اليورانيوم المستنفد إلى جانب دبابات تشالنجر، لتستخدمها أوكرانيا في الدفاع عن نفسها وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وتترك روسيا جيدا أن تلك ذخائر تقليدية، وليست ذخائر نووية، وهو مثال آخر على محاولة روسيا التضليل عمدا.

ونرحب بالدعوة التي وجهها الرئيس شي جين بينغ للمجتمع الدولي لتوحيد الصف في معارضة استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وقد استمعت بعناية إلى زميلنا الصيني اليوم. ونحيط علما أيضا بالبيان الصيني الروسي المشترك بأنه لا ينبغي نشر الأسلحة النووية في الخارج. وعلى الرغم من إعلانات النوايا تلك، ما فتئت روسيا تقوض هيكل تحديد الأسلحة الذي يقوم عليه أمننا الجماعي. وقد أسفرت انتهاكاتها المستمرة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى عن انهيار المعاهدة في عام 2019، فضلا عن أنها علقت في هذا العام مشاركتها في المعاهدة المبرمة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

ولم يخف الرئيس لوكاشينكو رغبته في رؤية روسيا تنشر أسلحة نووية في بيلاروس. ونحثه على التوقف عن تمكين روسيا من اتخاذ إجراءات متهورة وتصعيدية. وسنظل ملتزمين بحزم بتقديم دعمنا لشعب أوكرانيا وندعو روسيا إلى وقف التصعيد. وينبغي أن تبدأ بوقف غزوها غير القانوني وغير المبرر.

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** أود بداية أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على مخاطبة المجلس في هذا الصباح وعلى ما اتسمت به إحاطتها من وضوح.

ما فتئت غانا تؤكد في جميع الجلسات السابقة للمجلس بشأن أوكرانيا ضرورة أن ينهي الاتحاد الروسي اعتدائه على سيادة أوكرانيا

إلى الرسالة الموجهة من سفياتلانا تسيخانوسكايا، التي تُسمى برئيسة الحكومة الانتقالية الموحدة وزعيمة القوى الديمقراطية في بيلاروس. ويمكننا أن نورد إشارة ناجحة على نحو مماثل إلى خوان غوايدو ماركيس من شأنها ألا تقل حجبة في هذه القاعة.

في السنوات القليلة الماضية، أخذ هيكل الأمن العالمي في التآكل بشكل خطير. وبمبادرة من الولايات المتحدة وحلفائها الذين أعلنوا أنفسهم المنتصرين في الحرب الباردة، بدأت عملية التدمير والتفكيك المنهجين والمستمرين للاتفاقات الرئيسية في مجالي تحديد الأسلحة وبناء الثقة، دون استقزاز ناجم عن أي أعمال من جانبنا. وقد أملت تلك العملية حصراً رغبة الولايات المتحدة في ترسيخ هيمنتها الجيوسياسية وعرقله الصيرورة الموضوعية لظهور عالم متعدد الأقطاب. إننا نعيد التأكيد على أن الحرب النووية لا يمكن أن يكون فيها منتصر، كما جاء في البيان المشترك الصادر عن قيادتي روسيا والولايات المتحدة. غير أننا نذكر بتفاعلات المعاهدات في مجال الاستقرار الاستراتيجي ومصيرها.

ففي عام 2003، أنهت واشنطن من جانب واحد معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. ونفس المصير كان ينتظر اتفاقيات استراتيجية رئيسية أخرى. والولايات المتحدة هي التي انسحبت من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، في عام 2019، وليس روسيا، كما أخبرنا ممثل الولايات المتحدة زورا اليوم. وإذا نظر المرء إلى البيانات في ذلك الوقت، فإنها لا تترك أي شك حول من بدأ الانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وإذا كانت الولايات المتحدة قد نسيت ذلك، يمكننا أن نتذكر تسلسل الخطوات ومن الذي بدأ التسبب في انهيار تلك المعاهدة.

وانتهت سياسة واشنطن لتدمير معاهدة السماوات المفتوحة بانسحاب الولايات المتحدة منها من جانب واحد في عام 2020. وظلت الولايات المتحدة تنتهك باستمرار أحكام معاهدة التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي قررت روسيا بسببها تعليق المعاهدة في 21 شباط/فبراير من هذا العام. كما

يمكن أن يدفع ذلك الأمر العالم إليها. ومن ثم، يجب أن نتراجع ونغير مسارنا.

وبناء على ذلك، نحث الأطراف الرئيسية وجميع الأطراف الفاعلة على أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تظل مدركة لالتزاماتها المتصلة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي ألا يغيب عن أذهان الجميع أن نظام عدم الانتشار النووي - وهو أحد الأركان الأساسية في هيكل السلام والأمن العالميين اليوم - يتطلب حسن النية والحوار وبناء الثقة وبث الاطمئنان ليبقى ويزدهر.

ولا تزال شواغلنا تزداد بشأن التعبئة الضخمة للأصول العسكرية وغيرها من الأصول الاستراتيجية للدخول في حرب أكبر. وكما ذكرنا من قبل ونكرر بحزم اليوم، فإن احتمالات تطبيق المنطق العسكري أساساً لتسوية هذا النزاع تنذر بصعوبات كبيرة. ونواصل الدعوة إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية من خلال إجراء مفاوضات استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونلاحظ الجهود الجادة الجارية لتوحيد الأطراف حول مبادئ معينة للوساطة ونشجع المشاركة البناءة للأطراف. ونشجع جميع البلدان القادرة على ممارسة تأثير إيجابي على الأطراف المتحاربة على حثها على الامتناع عن رفض مبادرات ومقترحات السلام المرتقبة.

في الختام، تؤكد غانا من جديد التزامها الراسخ بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ونجدد تضامنا مع شعب أوكرانيا ونقدم له دعمنا آمين في تحقيق السلام.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

سمعنا اليوم عدداً من الملاحظات الانتقادية الموجهة إلى بلدنا. ولسنا مندهشين من المنطق العام الذي أعرب عنه شركاؤنا الغربيون السابقون، ومفاده أن روسيا هي المسؤولة عن كل العلل التي يعاني منها عالم اليوم. ومع ذلك، وبما أننا ناقش هنا مسائل خطيرة لها تأثير على أمن كوكبنا بأسره، أود أن أوضح من أين يأتي التهديد الحقيقي الذي يواجهه السلام والاستقرار. وبالمناسبة، أدهشتنا الإشارة

جهد ممكن لسحب الأسلحة النووية من دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى أراضيها. وحثنا الأمريكيين مرارا وتكرارا على أن يحذوا حذونا، أي التخلي عن عقلية الحرب الباردة وإعادة جميع أسلحة الولايات المتحدة النووية إلى أراضيها الوطنية وهو ما ورد كذلك، بالمناسبة، في البيان المشترك الصادر عن قيادتي الصين وروسيا، والذي أشارت إليه عدة وفود ببسر اليوم.

وقد دعونا كذلك إلى تفكيك الهياكل الأساسية ذات الصلة في أوروبا ووضع حد لممارسة الانتهاكات الطويلة الأمد من قبل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال ما يسمى بالبعثات النووية المشتركة. وقلنا صراحة مرارا وتكرارا أن تلك الممارسة لا تتفق مع نص أو روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحثنا بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي على موافقة سياساتها مع التزاماتها. ولنتذكر أن الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية تعهدت، وفقا للمادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار، بعدم نقلها إلى أي كان، لا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أية سيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة. وفي المقابل، تعهدت البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية، وفقا للمادة الثانية من المعاهدة، بعدم قبول نقل تلك السيطرة من أي كان، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ونحن، بدورنا، نبني التعاون مع بيلاروس من دون انتهاك التزاماتنا الدولية فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة إلى أننا لا ننقل أسلحة نووية. إننا نتكلم عن نقل منظومة الصواريخ التكتيكية التشغيلية Iskander-M إلى جمهورية بيلاروس وإعادة تجهيز طائرات القوات الجوية البيلاروسية وتدريب أطقم وبناء منشأة تخزين خاصة للأسلحة النووية التكتيكية على أراضي بيلاروس التي ستكون تحت سيطرة روسيا.

ووفقا لتقديرات مختلفة، يمكن بالفعل نشر ما بين 100 و 150

قنبلة نووية تكتيكية أمريكية كجزء من التعاون النووي بين دول الناتو في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن تحديث تلك المخزونات ووسائل

إن القرار 2231 (2015)، الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة، التي انسحبت منها الولايات المتحدة من جانب واحد في عام 2018، لم يمنع واشنطن من تقويض الاتفاقات الحاسمة بشأن برنامج إيران النووي. وفيما يتعلق بالاتفاقات الدولية المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، نذكر أيضا بأن الولايات المتحدة رفضت التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولم تف بعد بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتعرقل أيضا تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية بمنع اعتماد بروتوكول ملزم قانونا بألية تحقق فعالة.

أما بالنسبة للقارة الأوروبية، ففي أوائل العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، رفضت الولايات المتحدة التصديق على اتفاق بشأن تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، مدمرة بذلك أسس الأمن الأوروبي والقدرة على التنبؤ في المجال العسكري. وتجدر الإشارة إلى أنه تم التوقيع، في عام 1999، على ميثاق الأمن الأوروبي الذي كرس مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة والالتزام بعدم تعزيز أمن أحد على حساب الآخرين. غير أن التوسع اللاحق لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى الشرق وإدراج بلدان أوروبا الشرقية في فلك منظمة حلف شمال الأطلسي وضع حدا لذلك المبدأ.

وأخيرا، نود كذلك أن نذكر الحاضرين بأننا بدأنا في عام 2021 الحوار الشامل للاستقرار الاستراتيجي الروسي الأمريكي، والذي كان من المفترض أن ننظر أثناءه في جميع المسائل الأمنية ونحدد السبل الممكنة لحلها من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، بما في ذلك آليات الحد من التسلح. غير أن الأمريكيين رفضوا مقترحاتنا لتحقيق تلك الغاية. وحل مصير مماثل بالمقترحات الروسية لبناء هيكل أمني أوروبي في امتثال تام للمبادئ التي أعيد تأكيدها في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويشهد ما كشفه السياسيون الغربيون لاحقا من أنهم لم يكن في نيتهم مطلقا بناء شراكة على قدم المساواة مع بلدنا بشكل مباشر على الطبيعة الحقيقية للوعود التي قطعوها في ذلك الوقت.

ونحن لا نرى أسبابا موضوعية لعقد جلسة اليوم، خاصة بمبادرة من الولايات المتحدة. ففي تسعينات القرن الماضي، بذلت روسيا كل

بقذائف خارقة للدروع تحتوي على يورانيوم منضب. ونعلم جميعا على وجه اليقين الأثر الرهيب لاستخدام هذه الذخائر السامة على المناطق التي استخدمت فيها. وقد كان ذلك الأثر ظاهرا تماما بالنسبة لضحايا غزو الدول الغربية ليوغوسلافيا والعراق، ولا تزال عواقب استخدام تلك الذخائر بينة. ويبدو أنه كان ينبغي لنظام كييف، الذي يزعم أنه يهتم بالأوكرانيين العاديين، أن يرفض بحزم تلك الهدية حتى لا يعرض السكان المدنيين للخطر ويتم تجنب تلوث الأرض في المستقبل.

وقد استخدم ممثل الولايات المتحدة منطقا مفاده أن الدبابات الروسية ما كانت لتتعرض لقذائف اليورانيوم المنضب إذا لم ترتكب روسيا، كما قال، عدوانا على أوكرانيا. وأود أن أستفيض بشأن ذلك الادعاء. ما كانت الدبابات الروسية لتوجد في أوكرانيا وما كان الجنود الأوكرانيون ليموتوا من أجل مصالح سياسية أجنبية لو لم تقم الولايات المتحدة وحلفاؤها بانقلاب مناهض للدستور في كييف في عام 2014 ولو لم يأتوا بالمعادين للروس والقوميين والنازيين إلى السلطة في أوكرانيا؛ ولو لم تقم الولايات المتحدة وحلفاؤها بتسليح تلك المجموعة وإعدادها للحرب ضد روسيا، تحت غطاء اتفاقيات مينسك؛ ولو لم يكونوا قد تستروا على جرائمهم ضد الناطقين بالروسية في شرق وجنوب أوكرانيا. كانت أوكرانيا ستعرف السلام منذ فترة طويلة لو لم تكن الولايات المتحدة وحلفاؤها يضحون الأسلحة إلى نظام كييف ويجبرونه على إرسال الآلاف من المجندين إلى هذه المذبحة التي لا معنى لها. هذا هو الهدف الوحيد، ويستخدمه الغرب لتبرير تخصيص الأموال لأوكرانيا. وهذا الادعاء سيكون أكثر دقة.

ومع ذلك، فقد عرفنا منذ فترة طويلة أن سلطات كييف، التي قصفت المدنيين في دونباس لسنوات وتواصل استخدام الأسلحة الغربية ضد مدنيها، كارهة للبشر وذليلة تجاه الغرب. وقد تجلى عدم اكتراثها بسكانها وجيرانها الأوروبيين بشكل كامل في الحالة المتعلقة بمحطة زابوريجيا للطاقة النووية، التي قصفتها القوات المسلحة الأوكرانية مرارا، على الرغم من خطر وقوع كارثة واسعة النطاق في أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا. لقد عرفت الدول الغربية ذلك أيضا لفترة

إيصال الأسلحة النووية المحتملة على السواء لا يزداد إلا زخما. ولم يتم الكشف عن الموقع الدقيق لأسلحة الولايات المتحدة النووية. وهناك تقارير تفيد بأنها منتشرة في هولندا وبلجيكا وإيطاليا وألمانيا وتركيا، لكن لا ينبغي لأحد أن ينسى إرث الحرب الباردة. وتقع مرافق التخزين ذات الصلة في أراضي دول أخرى، مثل اليونان. وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك دعوات لتوسيع شبكة مواقع تخزين الأسلحة النووية الأمريكية في أوروبا نحو حدود الدولة الاتحادية لروسيا وبيلاروس. ونذكر بأن قيادة بولندا أعلنت علنا، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أنها تتفاوض بشأن مشاركة ذلك البلد في بعثات نووية مشتركة.

وعلى خلفية رغبة الناتو المعلنة صراحة في إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا، من الواضح أن تلك الإجراءات تتطلب منا اتخاذ جميع الخطوات المتبادلة اللازمة، بما في ذلك في المجال العسكري، لضمان أمن الدولة الاتحادية لروسيا وبيلاروس. هذا هو بالضبط اتجاه التدابير التي أعلنها رئيس روسيا، والتي أخافت نظام زيلينسكي ومؤيديه الغربيين. أم إنهم توقعوا جادين أننا لن نرد بشكل صحيح على أعمالهم الاستنزائية والعنوانية؟

إن القلق بشأن الاستقرار العالمي من قبل الدول الغربية يبدو نفاقا للغاية حتى على خلفية أنشطتها الاستنزائية خارج أوروبا. فإني أشاء ما يسمى بالشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا والخطط المعلنة لبناء غواصات نووية في ذلك السياق تثير العديد من الأسئلة، لا بالنسبة لنا فحسب، بل كذلك بالنسبة للدول الأخرى. وكما لاحظنا مرارا، فإن إنشاء تلك الكتلة يثير التوترات بشكل عام، ويقوض الجهود الرامية إلى صون السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويمهد الطريق لبدء سباق تسلح جديد. ولكن كما نعلم لم تردع تلك الاعتبارات الأمريكيين وحلفاءهم على الإطلاق. فهم مهتمون فقط بالحفاظ على تفوقهم الجيوسياسي.

غير أن هذه الازدواجية لم تعد تفاجئنا. وقد برهنت الأزمة الأوكرانية ذلك بوضوح، فلم تأخذ الدول الغربية مصالح الأوكرانيين أنفسهم في الاعتبار مطلقا. ومن الأمثلة السافرة الأخيرة قرار لندن بتزويد كييف

ويبدو من الواضح الآن أن نزع السلاح النووي قد انعكس اتجاهه. وتقوم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث ترساناتها، إما كيميا أو نوعيا أو كليهما. بالإضافة إلى ذلك، تقوم تلك الدول بتطوير وسائل إيصال جديدة. وإلى جانب السباق العالمي المتسارع في مجال القذائف من شرق آسيا إلى الشرق الأوسط إلى أوروبا الشرقية، فليس من المبالغة القول إن المخاطر النووية وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ الحرب الباردة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنه بالمقارنة مع تلك الفترة، لدينا الآن المزيد من الجهات الفاعلة المشاركة في المزيد من نظم الإيصال وعدد أقل من القواعد المعمول بها.

عندما صدقت البرازيل على معاهدة عدم الانتشار في عام 1998، أعرب برلمانها عن فهمه بأن قرار الانضمام إلى المعاهدة يرتبط ارتباطا لا ينفصم بوفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بنزع السلاح بموجب المادة السادسة، وأشدت على كلمة "التزامات". ولا يمكن اعتبار المعاهدة شرعية إلا عندما تمتثل جميع الأطراف بحسن نية لجميع التزاماتها. ولا تضع المعاهدة أي شروط مسبقة لنزع السلاح ولا تنص على أن نزع السلاح يتوقف على البيئة الأمنية. بل على العكس من ذلك، نرى أن نزع السلاح هو الذي يشكل البيئة الأمنية وليس العكس. ومع ذلك، فإن المادة السادسة ليست المادة الوحيدة في معاهدة عدم الانتشار التي لم تحترم بالكامل. وما فتئت البرازيل ترى أن أي ترتيب لمشاركة الأسلحة النووية لا يتسق مع المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار. ونحن غير مقتنعين بالحجج التي تسعى إلى إيجاد ثغرات حول عبارات معاهدة عدم الانتشار، مثل تلك التي توحي بأنه ما دام لا يوجد تسليم للقيادة والتحكم بالأسلحة، فإن ترتيبات مشاركة الأسلحة النووية لن تشكل نقلا، أو أن الترتيبات القائمة من قبل والتي لا تتماشى مع أحكام معاهدة عدم الانتشار يمكن إدراجها في المعاهدة، من بين الحجج الأخرى. ونص تلك المواد واضح، ومقصدها أكثر وضوحا.

ونحن نأخذ هاتين المادتين على محمل الجد، وقد عارضنا منذ فترة طويلة أي ترتيبات لمشاركة الأسلحة النووية. وبينما أعربنا عن قلقنا إزاء

طويلة أيضا، لكنها التزمت الصمت حيال ذلك. وكانت ذروة نفاقها هي محاولتها تقديم نفسها على أنها من أنصار السلام، بينما تغرق نظام كيبف بالأسلحة، والتصريحات الصادرة عن واشنطن والعواصم الأوروبية بأنه من غير المقبول السعي إلى وقف إطلاق النار في أوكرانيا - سأذكركم بأن كل هذا كان استجابة للمبادرات الدولية الأخيرة لحل الوضع، وهو، على العكس من ذلك، ما ترحب به روسيا. لكنني لا أتحدث ع ما يسمى بخطة السلام التي عرضها زيلينسكي.

إن الغرب الجماعي مجرد من المبادئ وغير متسق تجاه الوضع في أوكرانيا والمشاكل الدولية الأخرى. وهذا يبين بوضوح جوهر ما يسمى "النظام القائم على القواعد"، الذي لا علاقة له بالقانون الدولي. وتحاول الدول الغربية ببساطة فرض قواعد الخاصة التي تخدم مصالحها الذاتية على بقية العالم ثم تطالب الدول الأخرى بالامتثال الصارم لها. وهي لا تعتبر نفسها بالطبع ملزمة بأي التزامات. وهذه المواقف الاستعمارية الجديدة بطبيعتها، التي تهدف إلى ضمان ازدهار ما يسمى بـ "المليار الذهبي" بأي ثمن، لا يمكن أن تضللنا أو تضلل زملائنا من البلدان النامية، ليس بعد الآن. فهي مخادعة وغير مقنعة مثل محاولات إلقاء اللوم عن تقويض الاستقرار الاستراتيجي على روسيا. وكلما أسرع الغرب الجماعي في فهم ذلك والشروع في حوار جاد حول مبادئ متساوية للأمن العالمي والأوروبي غير القابل للتجزئة، كلما كانت فرص تجنب المشاكل والأزمات الملحة الجديدة أفضل.

**السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكر إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

في العام الماضي، خلال المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وجدنا أنفسنا كثيرا ما نكرر أننا شعرنا بخيبة أمل إزاء الافتقار إلى الطموح في الأهداف المحددة لنزع السلاح النووي. وقد أخبرتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية عدة مرات أن أفضل ما يمكن أن نأمل فيه هو تأكيد الالتزامات القائمة بنزع السلاح بغية الحيلولة دون التراجع عن نزع السلاح النووي. ومنذ ذلك الحين، فشلنا في تلبية حتى هذا المستوى المنخفض جدا.

الخرق وإعادة جميع الأطراف إلى الامتثال الكامل. فلنبتعد عن حافة الهاوية ونفعل ما يجب علينا: لا بد لجميع الأطراف أن تعيد إقامة الحوار، وأن تستعيد الآليات القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وأن تعمل على إيجاد آليات جديدة تسمح لها بالامتثال الكامل لجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

**السيد مونتالبو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أعرب عن امتناني لقرار الدعوة إلى عقد جلسة اليوم التي طلبتها أوكرانيا، وأقدر أيضا الإحاطة التي قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو.

وموقف إكوادور التاريخي المعروف جيدا هو أنه لا توجد أيد أمينة للأسلحة النووية، لأن وجود هذه الأسلحة ذاته يشكل تحديا لبقاء البشرية وينطوي على شواغل وعواقب إنسانية خطيرة لا يمكن حلها إلا من خلال إلزالتها تماما.

بعد أيام قليلة من بدء العدوان العسكري على أوكرانيا، وتحديدًا في 1 آذار/مارس 2022، أصدر 13 بلدا نشطا في جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك إكوادور، بيانًا مشتركًا ينبذ الأوامر التي أصدرها الاتحاد الروسي في ذلك الوقت بوضع قوات الردع النووي في حالة تأهب قصوى، ودعونا ذلك البلد إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لنزع السلاح النووي. واليوم، بعد مرور عام، نأسف لأن سرد الاتحاد الروسي وأفعاله، بدلا من أن تخفف من حدة الشواغل العالمية، استمرت في التصعيد كما هو الحال. ونحث على إنهاء أي عمل ينطوي على تهديد نووي، مع مراعاة التداعيات المحتملة على المنطقة والعالم من أي سوء تفسير أو سوء تقدير. ونأسف أيضا لإعلان روسيا في شباط/فبراير تعليق مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ونحثها على استئناف التزاماتها في إطار هيكل الأمن الدولي.

وإكوادور، بوصفها جزءا من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية مكتظة بالسكان، أنشئت بموجب معاهدة ثلاثيلوكو، وبوصفها دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية، تعتبر أي نشر لهذه

ترتيبات مشاركة الأسلحة النووية في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإننا نشدد أيضا على أن اجتماع خطأين لا يؤدي إلى الصواب. كما أن الرد على ترتيب لمشاركة الأسلحة النووية أو على أي تهديد نووي متصور آخر بوضع أسلحة في دولة غير حائزة للأسلحة النووية يشكل أيضا خرقا لالتزامات معاهدة عدم الانتشار. ويبدو أن الرد على الانتهاكات بالانتهاكات قد أصبح المنطق السائد في مجال تحديد الأسلحة اليوم. وعلى مدار العام الماضي، شهدنا عددا لا يحصى من الحوادث المخيبة للآمال التي تم فيها الرد على عمليات سحب أو تعليق الالتزامات من جانب واحد بسحب متبادل أو تعليق التزامات من الجانب الآخر. وقد شهدنا ذلك مع معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ومؤخرا مع معاهدة ستارت الجديدة. وهذا سباق نحو القاع لا يجعل أحدا أكثر أمانا، بغض النظر عن قام بالخطوة الأولى. وبإغلاق قنوات الاتصال وزيادة عدم اليقين وخفض الثقة، أصبح العالم أقل أمنا للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. ويجب أن يتوقف التراجع عن نزع السلاح النووي قبل أن يجعل معاهدة عدم الانتشار حبرا على ورق. وأحثنا جميعا في مجلس الأمن، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تجديد الالتزام بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والوفاء بجميع الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وفي مجالات أخرى من القانون الدولي، قد يكون تعليق الالتزامات في بعض الأحيان هو الرد المناسب على انتهاك المعاهدة. وفي مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ينبغي ألا يكون الأمر كذلك أبدا، أولا، لأن ذلك التعليق، في حد ذاته، قد ينتهك الالتزام بموجب المادة السادسة لمعاهدة عدم الانتشار بكبح سباق التسلح النووي والانخراط في نزع السلاح، وثانيا، وربما الأهم من ذلك، لأن المخاطر في هذا المجال أعلى من المخاطر في أي مجال آخر تقريبا. وتهدد الانتهاكات الانتقامية للالتزامات في مجال تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي بإطلاق عمليات سباق تسلح لا يمكن التنبؤ بها تزيد كثيرا من مخاطر التصعيد الطوعي وغير الطوعي.

ويجب الرد على الانتهاكات، سواء كانت ترتيبات لتقاسم الأسلحة النووية أو انتهاكات لمعاهدات أخرى، ببذل جهود متضافرة لمعالجة

المسلح في موقع محطة للطاقة النووية وبالقرب منه. يساور المجتمع الدولي قلق عميق إزاء احتمال وقوع حوادث وسوء تقدير وسط تزايد التوترات واشتداد حدة النزاع.

وبصورة فردية، تشكل هذه الأنشطة مخاطر كبيرة. ومجموعة، فإنها تديم دورة تصعيدية خطيرة مع تداعيات محتملة يتعذر فهمها. وبناء على ذلك، لا ينبغي للدول المسؤولة أن تقتصر على تحليل مشروعية كل إجراء على حدة عندما يكون مجموع هذه الإجراءات هو الذي يقربنا أكثر من أي وقت مضى من وقوع كارثة نووية.

ويجب أن نتحلى بالحكمة والحذر. قبل ستين عاما، انتظر العالم حابسا أنفاسه بينما دفعت أزمة الصواريخ الكوبية العالم إلى حافة حرب نووية. واتخذ قادة البلدان المعنية قرارا بالدخول في حوار لحل الأزمة. كما هيأت هذه القرارات الظروف لتوقيع أول معاهدة نووية في العالم. حتى اليوم، نعلم أن الحوار لا يزال ممكنا. ويوضح الاتفاق الذي أبرمته روسيا وأوكرانيا مؤخرا على تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب فوائد هذا الحوار. وتكرر دولة الإمارات العربية المتحدة امتنانها للأمين العام وتركيا على جهودهما الدؤوبة. ونشجع هذه الروح نفسها لدفع دبلوماسية أكثر تركيزا في مجالات حيوية أخرى - وأهمها السلامة والأمن النوويان. وتقف دولة الإمارات العربية المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم هذه المساعي.

ولبذل جهود أوسع من الجهود الرامية إلى التخفيف من أثر الحرب وتحقيق سلام مستدام وعادل في أوكرانيا، يجب أن نبدأ في إرساء الأساس لحل النزاع. وبينما يجتمع مجلس الأمن بانتظام لمعالجة الحالة في أوكرانيا، فإن الطريقة الوحيدة المؤكدة لوقف هذا التصعيد ومنع المسأسة هي إيجاد نهاية لهذه الحرب. وتشهد المخاطر التي تجعلنا نجتمع اليوم على اهتمام المجتمع الدولي الملح بتحقيق تلك النتيجة.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** تدين فرنسا الاتفاق المبرم بين روسيا وبيلاروس على نشر أسلحة نووية على أراضي بيلاروس. وهذه ضربة أخرى لهيكل تحديد الأسلحة، وللاستقرار الاستراتيجي في

الأسلحة انتهاكا للقانون الدولي. ولهذا السبب، نرفض الأسلحة النووية أينما وجدت، ونرفض تحديثها. ونأسف أيضا لأنه بعد أربعة أيام من بدء العدوان العسكري على أوكرانيا، نظمت بيلاروس استفتاء لتعزيز إزالة مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية من دستورها، وتعتزم الآن قبول نشر أسلحة نووية تكتيكية على أراضيها، في انتهاك للهيكل الدولي لعدم الانتشار.

وندين أيضا بأشد العبارات إعلان الاتحاد الروسي نشر أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروس، في إخلال بالتزاماته الدولية في هذا الصدد، الأمر الذي يزيد الخطورة في سياق العدوان العسكري الذي يواصل شنّه على أوكرانيا. إن هذه الإجراءات والرواية الروسية تغذي خطر نشوب حرب نووية. ندعو إلى وقف التصعيد للحد من هذه المخاطر وتجنب أي حوادث. ونحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على إنهاء الغزو والعودة إلى الشرعية، واحترام الضمانات الأمنية التي قدمها فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأخيرا، ينبغي لمجلس الأمن أن يسترشد بالبيان المشترك الصادر في 3 كانون الثاني/يناير 2022 عن الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا نفسها بشأن منع نشوب حرب نووية وأهمية تجنب سباق التسلح، الذي ذكروا فيه، كما سمعنا بجميع اللغات، أنه "لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبدا".

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد حطم النزاع في أوكرانيا حياة مواطنيها وزاد من التوترات الجيوسياسية إلى مستويات لم نشهدها منذ حقبة الحرب الباردة. وتؤكد الخسائر الفادحة في الأرواح والأزمة الإنسانية المتفاقمة الحاجة الملحة إلى وقف التصعيد. وتدعو هذه الحقائق نفسها أيضا إلى إعادة تقييم الإجراءات التي قد تزيد من تفاقم التوترات.

لقد أجبرت الحرب المجتمع الدولي على مواجهة الأخطار والتعقيدات المرتبطة بالأسلحة النووية والمواد النووية الخاملة والنزاع

المجتمع الدولي وواصلت عدوانها، وتدين اليابان تصريحات الرئيس بوتين حول قرار روسيا نشر أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروس، مما سيزيد من التوترات فيما تواصل روسيا عدوانها على أوكرانيا. كما أن روسيا تسيء استخدام مركزها كدولة حائزة للأسلحة النووية بخطابها غير المسؤول. لا يمكن لليابان أبدا أن تقبل تهديدات روسيا النووية، ناهيك عن أي استخدام للأسلحة النووية. وينبغي للدول الأعضاء الأخرى أيضا أن تمتنع عن دعم هذه الإجراءات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي فبراير/شباط، أعلنت روسيا أيضا تعليق تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة. وتأسف اليابان أسفا عميقا لذلك القرار وتدعو روسيا إلى إنهاء تعليقها للمعاهدة والعودة فورا إلى تنفيذها الكامل.

واليابان، بوصفها البلد الوحيد على الإطلاق الذي عانى من القصف الذري أثناء الحرب، ملتزمة التزاما قويا بقيادة الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة السنوي بشأن إزالة الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن الوثيقة الختامية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم تُعتمد بسبب اعتراضات بلد واحد، ولا سيما في ضوء البيان المشترك الصادر في 3 كانون الثاني/يناير 2022 عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، بما في ذلك روسيا. وتدين اليابان تهديد روسيا باستخدام الأسلحة النووية بوصفه تهديدا خطيرا وغير مقبول لسلام وأمن المجتمع الدولي. يجب ألا تقطع روسيا فترة الـ 77 عاما القياسية التي لم تستخدم خلالها الأسلحة النووية. وينبغي لنا جميعا هنا أن نجدد التزامنا بالعمل معا من أجل الحفاظ على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه وتشجيع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار فضلا عن تحديد الأسلحة.

واليابان تحت روسيا وبيلاروس على وقف أي أعمال قد تزيد من التوترات. ونشدد مرة أخرى على أنه يجب على روسيا أن توقف حربها العدوانية على الفور وأن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق.

أوروبا، وللسلم والأمن الدوليين. في عام 2018، بدأت روسيا في انتهاك معاهدة القوات النووية متوسطة المدى، مما أدى مباشرة إلى زوالها. وعلقت مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة في شباط/فبراير، ونحثها على العدول عن ذلك القرار. واستخدمت روسيا مرارا الخطاب النووي العدواني وغير مسؤول. وروسيا، بإعلانها عزمها على نشر أسلحة نووية خارج حدودها، تنتهك مرة أخرى التزاماتها الدولية، ولا سيما مذكرة بودابست، وتزيد من تفاقم حالة غير مستقرة بالفعل.

وتؤكد فرنسا مجددا الأهمية التي توليها للامتثال للبيان المشترك الصادر عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في 3 كانون الثاني/يناير 2022، والذي أيده الرئيس بوتين، بشأن منع الحرب النووية وسباقات التسلح. وينبغي أن نشير إلى أن روسيا كررت تأكيد ذلك الالتزام في الإعلان المشترك الموقع مع الصين في 21 آذار/مارس، قبل نحو أسبوع، والذي ينص على أنه "ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن نشر أسلحة نووية في الخارج". ووقع عليه الرئيسان بوتين وشي جين بينغ قبل تسعة أيام. ويجب على روسيا أن تتحمل المسؤولية المتوقعة من دولة حائزة للأسلحة النووية. للأسلحة النووية أغراض دفاعية وراذعة ووقائية. ومن غير المقبول أن نرى روسيا تستغل التهديد باستخدامها لأغراض قسرية في حربها العدوانية ضد أوكرانيا. وستواصل فرنسا دعم أوكرانيا في الدفاع عن سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وتدين استخدام أراضي بيلاروس كقاعدة ومنصة انطلاق للضربات الروسية على الهياكل الأساسية المدنية في أوكرانيا، وناشد بيلاروس بجدية أن تمتنع عن اتخاذ أي خطوات أخرى في التصعيد بإلغاء قرارها بقبول نشر الأسلحة النووية على أراضيها.

**السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكيل الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

ما فتتنا ندعو روسيا إلى وقف عدوانها على أوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي الشهر الماضي، دعت أغلبية ساحقة من أعضاء الجمعية العامة إلى وقف العدوان (انظر A/ES-11/PV.19). ومع ذلك، تجاهلت روسيا أصوات

المتعلقة بالإلغاء المؤسف لعدة معاهدات ولكنني سأتناول بعض المسائل التي أعتقد أنها في غاية الأهمية وقد أثرت في وقت سابق.

فيما يتعلق بمعاهدة القوات النووية متوسطة المدى تفاعلت الولايات المتحدة مع روسيا مرة أخرى في عام 2013 وأوضحنا أن لديها أدلة على انتهاك روسيا لهذه المعاهدة بنشر صاروخ يعرف باسم 9M729 بما يتنافى مع المعاهدة. ونفت روسيا وجود ذلك الصاروخ. كما عملنا بجد على مر السنين - أنا وعدد من زملائي - لمحاولة إقناع روسيا بالعودة إلى الامتثال للمعاهدة. في عام 2017 اعترفت روسيا أخيراً بوجود ذلك الصاروخ لكنها قالت إنه لم يكن خارج نطاق المعاهدة. وبعد الكثير من المداولات داخلياً ومع الحلفاء قررت الولايات المتحدة أن روسيا كانت في حالة خرق جوهري للمعاهدة وبالتالي اتخذت بعد ذلك خطوة للانسحاب من المعاهدة، وهو أمر مؤسف جداً لكننا شعرنا أنه ليس لدينا خيار سواه. لقد أردت فقط التأكد من وضوح السجل في ذلك.

وفيما يتعلق بمسألة المشاركة النووية فهذه مسألة نوقشت، كما ذكر الممثل السامي، في المفاوضات التي جرت في أواخر عام 1960 بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم تعترض روسيا في أي وقت من الأوقات بشكل جدي على ترتيبات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) القائمة بالفعل، بل ووقعت وصدقت على المعاهدة. ولم تقرر البحث عن سبب للخروج من المعاهدة أو على الأقل اتهام الولايات المتحدة جدياً بانتهاك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلا بعد غزوها للقرم. ولما يقرب من أربعة عقود لم نسمع من روسيا مطلقاً عن المشاركة النووية. لذلك من الغريب جداً أن تقرر روسيا بعد كل تلك السنوات أنها لم تواجه أي مشاكل مع تلك المشاركة إلا بعد غزوها للقرم.

وبالتالي أود أن أكون واضحاً بشأن مسألة المشاركة النووية، لأنها مهمة جداً. إن مسألة المشاركة النووية من قبل الناتو، كما قلت، كانت قد نوقشت خلال المفاوضات بشأن معاهدة عدم الانتشار. ولم تنتهك الولايات المتحدة معاهدة عدم الانتشار مطلقاً ونمتثل امتثالاً تاماً

أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الإعلامية الهامة.

وأود وأرحب في هذه القاعة بحضور الممثلين الدائمين لإستونيا وأوكرانيا وبولندا وبيلاروس ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

منذ بداية الصراع، حذرت موزامبيق باستمرار من خطر سوء التقدير الاستراتيجي واحتمال تصعيد الحرب إلى صراع أوسع وأكثر خطورة. لقد تابعنا بقلق التطورات العديدة التي تشكل مخاطر جسيمة على مبادئ النظام الدولي لعدم الانتشار. وإذ نتداول بشأن هذه المسألة، أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى المثال الذي قدمته القارة الأفريقية في تعزيز عالم خال من الأسلحة النووية والجهود الرامية إلى إنشاء مناطق سلام في القارة. وفي هذا الصدد، اعتمدت الدول الأفريقية معاهدة بيلندابا، التي جعلت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالتالي، فإن قارتنا لا تمتلك أسلحة نووية وهي ملتزمة بالحفاظ على ذلك المركز. ولا تزال تلك المبادرة التاريخية مثالا يمكن للمناطق الأخرى أن تحذو حذوه، فتعزز مجتمعا دوليا أكثر أمنا وأمانا. ولنتكلم بوضوح. لا يمكن كسب حرب نووية، ويجب عدم خوضها أبداً. ولذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الدخول في حوار بناء والعمل معاً لإيجاد حلول سلمية لشواغلها الأمنية، تمثياً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر، في جملة أمور، استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف موحداً في التزامه بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. ببساطة لا توجد خيارات حضارية أو سلمية أخرى متاحة لنا.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني بحاجة إلى الرد على بعض الاتهامات التي وجهها ممثل الاتحاد الروسي إلى الولايات المتحدة. بصراحة، هناك الكثير من التهم السخيفة للرد عليها. لقد شوهدت روسيا تماماً الحقائق

في الناتو والاتحاد الأوروبي. وقال ممثل رسمي لسفارة الولايات المتحدة في موسكو لوكالة إنترفاكس الروسية للأنباء إن الولايات المتحدة وغالبية حلفائها في الناتو رفضوا حضور المؤتمر الصحفي الذي اعتبرناه جميعا مجرد محاولة أخرى للتغطية على الانتهاكات والتظاهر بالشفافية. وفي 1 شباط/فبراير 2019 أعلن الرئيس ترامب بدء إجراءات انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة.

ثانيا، لدي سؤال لزميلي الأمريكي: هل يمكنه أن يؤكد أو ينفي أن الأسلحة النووية للولايات المتحدة توجد على أراضيها الوطنية وعلى الأراضي الأوروبية أيضا؟ فرما يجرؤ على الإجابة عن ذلك السؤال في القاعة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد كيسليتيشيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** طلبت أوكرانيا عقد جلسة اليوم عقب البيان الأخير للاتحاد الروسي بشأن اعترامه وضع أسلحة نووية تكتيكية على أراضي بيلاروس - وهي دولة غير حائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تلك خطوة استفزازية أخرى من قبل نظام بوتين الإجرامي وتقوض المبادئ الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار وهيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ونظام الأمن الدولي برتمته. ولا شك أن مثل هذه النية تسبب قلقا خاصا للمجتمع الدولي بأسره حيث تصدر روسيا مثل هذه التصريحات في ظروف حربها العدوانية غير المبررة على أوكرانيا. فالابتزاز النووي من أحد الأدوات التي استعملتها روسيا منذ بداية الغزو. بالإضافة إلى ذلك أدى قصف المنشآت النووية الأوكرانية والاستيلاء عليها إلى تصاعد التهديد النووي على الصعيد العالمي. يمر اليوم 401 يوما من الحرب الشاملة وقد أثبتت روسيا فشلها في تحقيق نصر عسكري في ساحة المعركة. وفي محاولة يائسة لتجنب هزيمتها العسكرية التي لا مفر منها في أوكرانيا - تلجأ روسيا مرة أخرى إلى التلويح بهراوتها النووية. والكرملين على استعداد لتقويض هيكل نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين بالكامل وتهديد العالم بنهاية نووية كما قال أحد المقربين من بوتين مؤخرا. غير أن الكرملين ليس مستعدا لوقف انتهاكاته لميثاق الأمم المتحدة والعودة إلى مبادئ القانون الدولي.

لالتزاماتنا بموجبها، بما في ذلك المادة السادسة - التي أثبتت هنا. عليه فإن من الواضح أن أي إحياءات بانتهاك الولايات المتحدة لتلك المعاهدة خاطئة. ويتعين على البلدان التي تثير تلك المسألة قراءة معاهدة عدم الانتشار - وتاريخ التفاوض بشأنها - وقد قرأت كل ذلك عدة مرات. لذلك، فإنني أرفض هذه التهمة رفضا قاطعا.

تتعلق نقطتي الأخيرة بالقول إننا هنا لكي نتناول نشر روسيا أو اعترامها نشر الأسلحة النووية في بيلاروس على وجه التحديد، الأمر الذي يشكل تهديدا جوهريا للسلام والأمن الدوليين. ولم يقدم لنا زميلنا الروسي شرحا وافيا لما يحدث بشأن ذلك الانتشار المحتمل. عليه، ندعو روسيا إلى التقيد بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بتحديد الأسلحة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة

للإدلاء ببيان آخر.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** لا نعتزم

تحويل جلسة اليوم إلى حوار بين روسيا والولايات المتحدة، ولكني أود تناول بضعة أمور.

بداية أود أن أشكر ممثل الولايات المتحدة على اعترافه الآن - على عكس ما قاله في بيانه الرسمي - بأن الولايات المتحدة هي التي انسحبت من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في عام 2019. وبما أن ما سمعناه منه للتو حقيقة مؤكدة، فإننا سنبعث برسالة إلى أعضاء مجلس الأمن لوصف تسلسل الخطوات التي اتخذت في ذلك الوقت مع تحديد المسؤولين عن تلك الخطوات والمسؤولين عنها والمباردين باتخاذها، فضلا عن الأسس التي اتخذت بموجبها كل خطوة من تلك الخطوات.

وأود فقط أن أشير إلى بيان صدر في 23 كانون الثاني/يناير 2019، عندما دعت وزارتا الدفاع والخارجية الروسيتان الملحقين العسكريين والصحفيين الأجانب إلى مؤتمر صحفي عرض فيه عدد من الخصائص التكتيكية والتقنية لصاروخ كروز 9M729 الأرضي وقاذفته ومركبات إطلاقه لأول مرة. وهي الدعوة نفسها التي تجاهلها ممثلو الولايات المتحدة وجيوش عدد كبير من الدول الأخرى الأعضاء

لظالما كانت أوكرانيا عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. وقد منّا إسهاماً لم يسبق له مثيل في قضية نزع السلاح النووي بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والتوقيع على مذكرة بودابست لعام 1994 بشأن توفير ضمانات أمنية فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتخلت أوكرانيا عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم. بيد أن أحد الموقعين على مذكرة بودابست - وهو الاتحاد الروسي - لم يف بالتزاماته بموجبها.

يبرهن ذلك البلد الآن مرة أخرى على أنه ينظر إلى الأسلحة النووية على أنها أداة للتهديد والتخويف، وليست وسيلة للردع ومنع الحرب. لذلك فإن من الأهمية بمكان ضمان عدم وقوع أي دولة مسؤولة في فخ قعقة السلاح النووي الروسية، وتعزيز الإجراءات المشتركة والحاسمة لضمان الردع الموثوق به ومنع روسيا من أن تزيد من تآكل هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

**السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** ما فتئت جمهورية بيلاروس مدافعاً ثابتاً عن عمليتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن الإسهام الذي قدمته بيلاروس في نزع السلاح النووي العالمي واضح ولا جدال فيه، وقد تم التأكيد على أهميته مراراً وتكراراً في العديد من الوثائق المتفق عليها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي عام 1993، اتخذت بيلاروس خياراً واعياً بالتخلي عن الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لتصبح أول دولة في حيز ما بعد الاتحاد السوفياتي تتخلى طوعاً عن إمكانية حيازة الأسلحة النووية دون أي شروط أو تحفظات. وفي كانون الأول/ديسمبر 1994، وقعت الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة مذكرة بشأن الضمانات الأمنية فيما يتصل بانضمام بيلاروس إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبقيامهم بذلك، تعهدوا بضمان السلامة الإقليمية لبيلاروس وسيادتها والامتناع عن اتخاذ أي تدابير سياسية أو اقتصادية قسرية.

لقد تعرضت جمهورية بيلاروس منذ وقت طويل لضغوط سياسية واقتصادية ومالية وإعلامية لم يسبق لها مثيل، في انتهاك مباشر لمذكرة

لقد وفر لنا الإعلان الذي سمعناه للتو دليلاً ملموساً آخر على أن الوثائق التي يوقعها بوتين لا تعني شيئاً بالنسبة له. لقد استعد بوتين لغزو أوكرانيا أثناء توقيعه في كانون الثاني/يناير 2022 على البيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح. ولكن بعد أقل من شهرين من التزامه بالحد من المخاطر الاستراتيجية إلى جانب أربعة قادة آخرين، شن حرباً لم تشهدها القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولم يستغرق الأمر سوى أربعة أيام لكي ينتهك بوتين تعهدها آخر قطعه مؤخراً مع رئيس جمهورية الصين الشعبية في البيان المشترك بشأن تعزيز شراكة التنسيق الاستراتيجية الشاملة للعهد الجديد الموقع في 22 آذار/مارس، والذي يعلن أنه يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن نشر تلك الأسلحة خارج نطاق أراضيها الوطنية. ومما يحسب للجانب الصيني أنه ذكر موسكو - بطريقة معقولة جداً - بأنه لا يمكن خوض حرب نووية وكسبها وأنه يجب منع الانتشار النووي. وعلى عكس الموقف الروسي، فإن الموقف الصيني من الأسلحة النووية حازم وواضح. وأود أيضاً أن أذكر المجلس بأن روسيا كانت البلد الوحيد الذي عرقل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آب/أغسطس من العام الماضي. وفي الشهر الماضي، أعلنت روسيا قرارها بتعليق مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة، وهي إحدى ركائز بنية الحد من التسلح.

يكذب الكرملين حتى على أولئك الذين يدعي أنهم أصدقاء وشركاء استراتيجيون له ويتجاهلهم، الأمر الذي ينبئنا بالكثير عن استعداد روسيا للمشاركة بشكل هادف ومسؤول في عملية خفض التصعيد وجهود السلام. وبدلاً من ذلك، تعزز روسيا معلوماتها المضللة وتخلق ذرائع غامضة للتصعيد النووي. وفي أعقاب ادعاءات كاذبة سابقة بشأن القنابل القذرة، استكشفت روسيا هذه المرة ببساطة تشابهاً معيناً بين أسماء مكونات أسلحة الدمار الشامل والذخائر التقليدية التي يحق لأوكرانيا استخدامها لممارسة حقها في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

المتعلقة بخطط تعزيز أمن بيلاروس وقدرتها الدفاعية، في جملة أمور. وشدد الرئيس لوكاشينكو في بيانه على أن هذه ليست مسألة ابتزاز أو تهريب. وبيلاروس لن تكون أول من يُهاجم، ولكنها سترد على النحو المناسب على أي عدوان خارجي، مستخدمة جميع القدرات المتاحة لها. وبالمناسبة، فإن هذا التعاون بين بيلاروس وروسيا ليس بالأمر الجديد عندما يتعلق الأمر بالتعاون العسكري بين دولة غير نووية ودولة نووية في إطار معاهدة عدم الانتشار، وقد قيل الكثير عن ذلك اليوم في هذه القاعة.

وكما نعلم جميعاً، فإن منظمة حلف شمال الأطلسي لديها ممارسة قديمة العهد تتمثل في تنفيذ ما يسمى ببعثات تقاسم الأسلحة النووية. ويعلم الأعضاء جيداً أن عدداً من الطائرات التابعة للبلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي قد حصلت على ترخيص للطيران بأسلحة نووية، في حين يجري تدريب أطقم الطيران على القيام بهذه المهام وإجراء مناورات مشتركة. وعلاوة على ذلك، يستضيف عدد من أعضاء الناتو الأوروبيين - بما في ذلك بلجيكا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وتركيا - على أراضيهم أكثر من 150 سلاحاً نووياً تكتيكياً من الولايات المتحدة، فضلاً عن أكثر من 250 طائرة معدة لاستخدامها المحتمل.

إن بيلاروس مؤيد قوي للحوار البناء القائم على الاحترام الرامي إلى تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي، فضلاً عن الآليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بما في ذلك في المجال النووي. وقد دعا الرئيس لوكاشينكو مراراً وتكراراً وعلانية إلى عقد هذا الحوار المتعدد الأطراف الواسع النطاق بروح سان فرانسيسكو. ونحن ممتنون لأوكرانيا على إثارة هذه المسألة في جلسة مجلس الأمن اليوم. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره أن يوليا أخيراً اهتماماً وثيقاً للتهديدات الحقيقية التي تشكلها البعثات النووية المشتركة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ونشر الولايات المتحدة الطويل الأجل لأسلحة نووية خارج نطاق ولايتها الوطنية. وندعو أوكرانيا إلى عدم التوقف في منتصف الطريق وأن تطالب الناتو بحزم وشجاعة بوقف ممارسة البعثات النووية المشتركة وأن تسحب الولايات المتحدة أسلحتها النووية من بلجيكا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وتركيا، التي ينبغي

بودابست التي قيل عنها الكثير هنا. وفرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحلفاؤهما في منظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حظراً وقيوداً على التجارة والتأثيرات والأعمال المصرفية وغيرها من أشكال الحظر والقيود على حكومة بيلاروس والكيانات القانونية والأفراد. تشكل عمليات الحظر والقيود هذه تدخلاً مباشراً وصارخاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ولها هدف واضح يتمثل في الاتجاه الجيوسياسي لبيلاروس ونظامها السياسي الداخلي. واقتربت التدابير السياسية والاقتصادية القسرية الانفرادية بحشد عسكري في المنطقة المجاورة مباشرة لحدود بيلاروس على أراضي الدول المجاورة الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وبالنظر إلى ما ذكرت من ظروف وما ينجم عنها من شواغل ومخاطر أمنية وطنية مشروعة، ظلت بيلاروس ثابتة في موقفها وشفافة مع جيرانها والمجتمع الدولي ووجدت نفسها مضطرة للرد بتطوير قدراتها الدفاعية. إن تلك الإجراءات في طبيعتها هي حصرياً رد فعل وتهدف إلى تعزيز قدراتنا الأمنية والدفاعية. وتعاون بيلاروس مع الاتحاد الروسي، حليفها العسكري والسياسي الرئيسي، بشأن تعزيز قدراتها الدفاعية وأمنها الوطني يتماشى تماماً مع القانون الدولي. والتدريب الذي وفرته روسيا للطيارين البيلاروسيين القادرين على تشغيل طائرات تحمل ذخائر محددة، والتحديث المناسب لهذه الطائرات والنشر المحتمل - وأشد على "المحتمل" - للأسلحة النووية التكتيكية على أراضي بيلاروس تشكل أيضاً استجابة استثنائية وضرورية للتحديات والمخاطر التي تواجه بيلاروس. ويجري تنفيذ التدابير في امتثال صارم لأحكام معاهدة عدم الانتشار. وتبقى السيطرة على الأسلحة النووية، وكذلك التكنولوجيا ذات الصلة بها، في أيدي الروس. وبموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنقل تلك الأسلحة أو التحكم بها إلى أي متلق أياً كان، ولا يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتلقى أسلحة نووية أو أن تتحكم بها.

واليوم، قبل ساعات قليلة، ألقى ألكسندر لوكاشينكو، رئيس جمهورية بيلاروس، خطاباً أمام شعب بيلاروس والمجلس الوطني، برلمان بيلاروس، رد فيه بصراحة وبالتفصيل على جميع الأسئلة

وأود أن أكرر أن ذلك، بالمناسبة، مثال رائع على سلوك الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي تعتمد اعتمادا كاملا على الآخرين في رأيها. وهو تذكير آخر لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تتوخى الحرص الكافي عند اتخاذ قراراتها لدى التصويت في انتخابات الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن انتخابات مجلس الأمن ستجرى في حزيران/يونيه من هذا العام، مقترنة بالمناقشة المسيئة المصطنعة في مجموعة دول أوروبا الشرقية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

**السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية):** أخطب مجلس الأمن بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلا عن البلد المرشح المحتمل جورجيا، وليختشتاين وأندورا وموناكو وسان مارينو.

يدين الاتحاد الأوروبي إعلان روسيا في 25 آذار/مارس عن نيتها نشر أسلحة نووية على أراضي بيلاروس والتوصل إلى اتفاق مع بيلاروس لتحقيق لتلك الغاية. ويشكل ذلك الإعلان، وهو جزء من الخطاب النووي المتهور المستمر من جانب روسيا، خطوة أخرى غير مسؤولة وتصعيدا لحالة متوترة بالفعل في ضوء الحرب العدوانية الروسية غير القانونية وغير المبررة ضد أوكرانيا. وقبل شهر واحد فقط، اتخذت الجمعية العامة القرار دإط11-6، بشأن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، داعية جميع الدول الأعضاء إلى التعاون بروح التضامن لمعالجة الآثار العالمية للحرب، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن والأمان النوويين.

إن النظام البيلاروسي شريك في حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا. وكان حذف الإشارة إلى موقف بيلاروس المعلن كإقليم غير نووي من الدستور المنقح، المعتمد في العام الماضي، تطورا مثيرا للقلق. والإعلان الصادر في الأسبوع الماضي عن أن روسيا تعترزم نشر أسلحة نووية على أراضي بيلاروس خطوة خطيرة أخرى. فالتهديدات بالأسلحة النووية واستخدامها أمر غير مقبول. ولن يضعف قرار روسيا عزمنا على دعم أوكرانيا.

بوضوح اعتبارها دولا محتلة أو بلدانا محتجزة كرهائن، وذلك ما إذا استخدمنا مصطلحات أوكرانيا وبعض البلدان الممثلة هنا. وبالمناسبة، يمكن لأوكرانيا أن تطلب من الرئيس المقبل لمجلس الأمن عقد جلسة للنظر في هذه المسألة بصورة شاملة وربما اعتماد قرار.

ونود أيضا أن نوجه نداء إلى جميع من يتوقون إلى معالجة مشاكل حقوق الإنسان التي يُزعم وجودها في بيلاروس. ونقترح أن تعالج تلك الدول أولا مشاكلها في بلدانها. فعلى سبيل المثال، يجب عليها معالجة مشاكل المتقاعدين الحاليين والمستقبليين ومشاكل الرؤساء الحاليين والسابقين وربما رؤسائها في المستقبل. وقد قلنا مرارا وتكرارا، ونكرر، أنه ينبغي ألا يتدخلوا في شؤوننا الداخلية. وينبغي لهم معالجة المسائل في بلدانهم والمشاكل الحقيقية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحياة الكريمة والصحة والأمن. وينبغي ألا يحاولوا حتى التكهن برغبات الشعب البيلاروسي في اتخاذ أهم القرارات السياسية الداخلية في بلده. فليس لديهم أدنى فكرة عما يفكر فيه الشعب البيلاروسي حقا.

أود الآن أن أنتقل إلى تعميم ألبانيا لوثيقة في مجلس الأمن، وهو ما ذكر اليوم أيضا. إن كانت ألبانيا تريد تحويل محفوظات مجلس الأمن إلى سلة مهملات، فإنها تسير على الطريق الصحيح. فألبانيا تقدم وثائق أعدها أشخاص عاديون، لا يمثلون أحدا سوى أنفسهم ويمولهم بالكامل رعاة غربيون. وربما حان الوقت لكي يسأل دافعو الضرائب في تلك البلدان حكوماتهم عن مقدار الأموال التي تُنفق على ما يسمى بالمعارضة البيلاروسية: من يدفع بالضبط، وما المصادر، ولماذا. ومن الواضح أنهم يجب أن يكونوا أغنياء بما فيه الكفاية بحيث يمكنهم إنفاق هذه المبالغ على مواطنين بيلاروسيين هاربين، بدلا من معالجة مشاكل بلدانهم.

وبالمناسبة، هذا مثال صارخ آخر. عفوا، ولكن كان هناك شيء آخر كنا نفكر فيه للتو. بوسعنا أن نعطي ألبانيا، على سبيل المثال، محضرا حرفيا لحوار بين سيدات مسنات يجلسن أمام منزلهن ويناقشن مسائل الأمن الدولي. وبوسعي أن أؤكد أن هذه الوثيقة لن تكون أقل قيمة من الوثيقة التي قدمتها - بل ربما أكثر منها قيمة.

ولذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي روسيا وبيلاروس إلى التراجع عن ذلك القرار والتقييد بجميع التزاماتهما المذكورة آنفا. كما يدعو الاتحاد الأوروبي روسيا إلى استئناف تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء رصد الحالة عن كثب، بالتنسيق مع جميع شركائنا.

وبما أن هذا هو آخر يوم لكم في رئاسة مجلس الأمن، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم وأهنئ موزامبيق على رئاستكم الناجحة جدا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد سكوغ على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى موزامبيق وإلى رئاستنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

**السيد تشيريزكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود بداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لبولندا لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن موضوع بالغ الأهمية لبولندا، ومنطقة أوروبا الوسطى، بل وللعالم بأسره. ولكن قبل أن أدلي بملاحظاتي، أود أولا أن أهنئكم، السيد الرئيس، على الإدارة الناجحة لرئاسة موزامبيق للمجلس خلال شهر آذار/مارس. كما أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

ترتكز سياسة بولندا الخارجية على ضرورة ضمان السلم والأمن في منطقتنا. ونود أن تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار، حيث تتمكن جميع الدول من اتخاذ خياراتها بحرية فيما يتعلق بسياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء. ونريد أن تخلو المنطقة من الهيمنة والقمع والتهديدات الخارجية. ولذلك، تلاحظ بولندا بقلق بالغ خطط روسيا المعلنة لنشر أسلحة نووية تعبوية ومنظومات إيصالها إلى بيلاروس. وسيشكل ذلك القرار تصعيدا ينافي المسؤولية ولن يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات المستمرة في أوروبا الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا. ومن شأنه أيضا أن يشكل خطرا كبيرا على سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يدين إدانة قاطعة الخطاب النووي الروسي الخطير جدا وغير المسؤول تماما. إن استراتيجية

بيد أنه لا يزال بإمكان بيلاروس اختيار رفض استضافة الأسلحة النووية الروسية. ولذلك، ندعو سلطات بيلاروس إلى الوقف الفوري لدعمها للحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا والتراجع عن أي قرار من شأنه ألا يساهم إلا في زيادة التوترات في المنطقة.

وعلى نحو ما أشير إليه في جلسة اليوم، ففي 5 كانون الأول/ديسمبر 1994، فقد وقعت الدول الثلاث الودية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما فيها روسيا، مذكرة بودابست مع أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان لدى انضمام كل منها إلى المعاهدة. وإلى جانب إعادة تأكيد التزامات الدول الودية، بما فيها روسيا، بـ "احترام استقلال" أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان و "سيادتها وحدودها القائمة" وبالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لتلك الدول أو استقلالها السياسي، تأخذ المذكرة في الاعتبار أيضا التزامات الدول الثلاث المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك بيلاروس على وجه الخصوص، "بإزالة جميع الأسلحة النووية من أراضيها".

وأود أن أذكر بأنه قبل أكثر من عام بقليل، في 3 كانون الثاني/يناير 2022، وقعت روسيا على البيان المشترك الصادر عن الدول الحائزة للأسلحة النووية الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مؤكدة من جديد أنه لا غالب في الحرب النووية وأنها يجب ألا تخاض أبدا. وعلاوة على ذلك، كررت روسيا تأكيد هذا الالتزام في البيان المشترك مع الصين المؤرخ 22 آذار/مارس، أي قبل ثلاثة أيام فقط من إعلانها الصادر في 25 آذار/مارس.

ومن خلال خطابها النووي غير المقبول والخطير وإبشارتها باستمرار إلى استخدام الأسلحة النووية في حرب عدوانية بدأتها هي نفسها، مقترن بإعلان 25 آذار/مارس عن نشر أسلحة نووية على أراضي بيلاروس، فإن روسيا تتصرف في تناقض صارخ مع الالتزامات التي تعهدت بأن تكون حارسة لها. وتتعارض تلك الخطوة المعلنة أيضا مع التزام بيلاروس الذي أخذته مذكرة بودابست في الاعتبار بإزالة جميع الأسلحة النووية من أراضيها.

وختاماً، تدعو بولندا روسيا وبيلاروس إلى الامتناع عن السعي إلى تحقيق الخطط المعلنة والامتناع للالتزاماتهما الدولية. كما ناشد جميع الدول أن تضاعف جهودها الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار، على الرغم من سياسة روسيا غير المسؤولة وسلوكها العدواني. يجب ألا تتجح تلك الإجراءات. ولا بد من تجنب خطر اندلاع كارثة نووية في المنطقة والعالم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

**السيد تامسار (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية):** أتكلم بالنيابة عن دول بحر البلطيق - لاتفيا وليتوانيا وبليدي، إستونيا. أشكر الممثلة السامية إيرومي ناكاميتسو على إحاطتها، وأشكر الرئاسة على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

قبل أكثر من عام بقليل، وقعت روسيا على بيان الأعضاء الخمسة الدائمين المشترك الذي يؤكد من جديد على أن الحرب النووية حربٌ لا غالب فيها ويجب عدم خوضها مطلقاً. وفي الأسبوع الماضي، أكدت روسيا مجدداً هذا الموقف في بيانها المشترك مع الصين والتزمت كذلك بالحد من خطر نشوب حرب نووية وتخفيف حدة التوترات. وبعد يومين فقط، سقطت الأفعنة مرة أخرى: فقد لجأت روسيا مرة أخرى إلى خطاب نووي خطير وغير مسؤول من خلال الكشف عن خطتها المزعومة لنشر أسلحة نووية في بيلاروس.

ويشير هذا البيان الأخير إلى وطأة اليأس الذي تعانيه موسكو في ساحة المعركة إذ تواصل عدوانها بلا مبرر وبدون سابق استقزاز على أوكرانيا. ومن خلال التهديد بالتصعيد النووي، يأمل الكرملين في ردع أوكرانيا عن ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس. ويأمل في تخويف البلدان وأن يثنيها عن مساعدة أوكرانيا.

وردنا على تصرفات روسيا واضح وبسيط: الابتزاز النووي لا يجدي نفعا. لن نرضخ للتخويف أو يتم ردعنا. وسنواصل دعم أوكرانيا مهما استغرق الأمر - إلى أن تسحب روسيا جميع قواتها من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً.

موسكو، التي أكرها اليوم لوكاشينكو، واضحة وتتمثل في: التخويف والاستقزاز وعرقلة الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا. إنه خطاب مواجهة. ويقوض الجهود الرامية إلى إيجاد أي صيغة ناجحة لتحقيق السلام، وينبذ المقترحات، بما فيها المقترحات التي قدمها أعضاء مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، نود أيضاً أن نسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى جهود روسيا المتواصلة لإجبار بيلاروس على الانصياع لها بشكل كامل، سياسياً وعسكرياً على حد سواء، ولزيادة استغلال مينسك في السعي لتحقيق سياسة موسكو العدوانية. لقد أثارت بولندا مسألة مسؤولية بيلاروس في عدة مناسبات في هذه القاعة. ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن السلطات في مينسك اختارت أصلاً العمل كعامل تمكين لحرب روسيا غير القانونية في أوكرانيا. ومن غير المقبول أنها قررت الآن مواصلة الاضطلاع بهذا الدور، على حساب أمننا جميعاً. لقد دأبت روسيا باستمرار على نقض التزاماتها في مجال تحديد الأسلحة. وكان من أحدث أفعالها تعليق مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة. لكن يجب ألا ننسى أن انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في عام 2019 حدث أيضاً بسبب قرارات روسيا. ويود المجتمع الدولي بشدة أن يرى روسيا تعود إلى الامتناع وتتصرف بحسن نية. ولكن، بدلاً من ذلك، يتم إبلاغنا بالإعلان عن إجراء تصعيدي آخر.

إن التهديدات المتكررة باستخدام الأسلحة النووية غير مسؤولة وغير مقبولة على الإطلاق، حتى لو كانت مجرد مناورة سياسية أو ابتزاز. قبل أكثر من عام تقريباً، في كانون الثاني/يناير 2022، انضمت موسكو إلى الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن في اعتماد بيان ينص على أنه لا يمكن كسب حرب نووية وينبغي عدم خوضها أبداً. وقد أشارت وفود عديدة اليوم إلى هذه الحقيقة. ومع ذلك، فإن الواقع المحزن الذي نجد أنفسنا نعيشه في الوقت الحاضر هو في أحسن الأحوال مظهر من مظاهر ازدياد روسيا لالتزاماتها بالسلام العالمي وبالبادئ التي ينبغي أن نلتزمنا جميعاً بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة.

أشبع الفظائع، ويهدد العالم بالأسلحة النووية، وزعيمه مجرم حرب صدر عن المحكمة الجنائية الدولية أمر بإلقاء القبض عليه، ينبغي ألا يتولى قيادة جهاز هدفه الأساسي صون السلم والأمن الدوليين. والأمر بيد الأعضاء المسؤولين في هذا الجهاز للتصدي لمحاولات روسيا لتحويل الملتقى الرئيسي للدبلوماسية الدولية إلى مسخ ومنصة للمعلومات المضللة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة

المتكلمين.

وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر آذار/مارس، أود أن أعرب عن عميق وخالص تقدير وفد موزامبيق لأعضاء المجلس وأمانة المجلس على دعمهم وتعاونهم في تولينا رئاسة هذه الهيئة الهامة، وهي مهمة ليست بالسهلة. لقد كان شهرا حافلا تمكنا خلاله من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة تقع في نطاق اختصاصنا.

ويشهد حضور رئيس جمهورية موزامبيق في القاعة لمدة يومين على الأهمية الكبيرة التي نوليها لهذه الهيئة المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونفهم أننا أحرزنا بعض التقدم في تصميمنا المشترك على إحلال السلام والأمن في العالم.

ولا بد لي من القول إنه ما كان لنا أن نفعل ذلك بمفردنا لولا العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم فريق الدعم التقني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن. وفي ختام رئاستنا، أنا على يقين من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن تمنياتنا لوفد الاتحاد الروسي بالتوفيق في شهر نيسان/أبريل. وألاحظ أن زميلنا السفير نيينزيا قد غادر القاعة. ونعلم جميعا أن شغل هذا المقعد يمثل دائما مهمة صعبة جدا حتى بالنسبة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة 12/15.

ويثبت بيان روسيا مرة أخرى مدى عدم موثوقية التزاماتها تجاه شركائها والمجتمع الدولي وعدم مصداقيتها وعدم قيمتها. في عام 1994، تخلت أوكرانيا عن ترسانتها النووية مقابل تظمينات قدمتها روسيا، في جملة أمور، باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وأن روسيا ستمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا. لقد انتهكت روسيا بشكل صارخ مذكرة بودابست وكذلك ميثاق الأمم المتحدة باحتلالها شبه جزيرة القرم في عام 2014.

ومنذ ذلك الحين، شاهدنا كيف شرعت روسيا في تقويض الإطار الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار بصورة منهجية. لقد حان الوقت لكي يدرك المجتمع الدولي هذا النمط المدمر لروسيا ويتصدي له بحزم.

إن تعليق معاهدة ستارت الجديدة مثال حديث على سلوك روسيا المتهور الذي يهدف إلى تقويض الاستقرار النووي. ونحث روسيا على التراجع عن هذا القرار والتقييد بجميع التزاماتها والعودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة.

وما فتئت بيلاروس تدعم عدوان روسيا على أوكرانيا منذ بدء الغزو الشامل في شباط/فبراير 2022. ونلاحظ مع الأسف أن بيلاروس، في ظل نظام لوكاشينكو، تفقد سيادتها بشكل متزايد وتدمج بشكل عاجل في الخطط العسكرية الروسية.

ونحث بيلاروس على التوقف عن العمل كعامل تمكين لحرب روسيا غير المشروعة في أوكرانيا. ونحث نظام لوكاشينكو على الكف عن التواطؤ مع تحركات روسيا البائسة لتهديد جيرانها وزعزعة استقرار أوروبا. كما ندعم الحركة الديمقراطية والمجتمع المدني في بيلاروس ونحثهما على مواصلة الدفاع عن بيلاروس حرة ومستقلة وديمقراطية ومنع بلدهما من أن يصبح ضحية أخرى لأطماع روسيا الإمبريالية.

أخيرا، على ما يدل تولي روسيا رئاسة مجلس الأمن غدا، في ذكرى مذبحه بوتشا؟ إنه أمر مخجل ومهين وخطير على مصداقية هذا الجهاز وأدائه الفعال. بلد يخوض حربا عدوانية ضد جاره، ويرتكب